القضيـــة الجنـــ

الحوار الوطني الشامل الجاري بين مختلف مكونات القوى السياسية والاجتماعية تحمل قضايا ومشاريع تطرح على طاولة الحوار بحاجة الى مناقشة جادة وعرضها على المجتمع اليمني خاصة وان كافة فرق العمل شارفت على اقرار خطط عملها المكتبي والميداني للالتقاء بالمجتمع المحلي والاستماع الى قضايا وآراء المواطنين.
«الميثاق» تترجم رؤى اعضاء مؤتمر الحوار بكافة أطيافهم السياسية وتنقلها للرأي العام فإلى الحصيلة التالية :

لقاء: منصور الغدرة -فيصل الحزمي

الدكتور/ محمد صالح قرعة لـ«الميثاق»:

الدولـــة المـركـــزيـــ

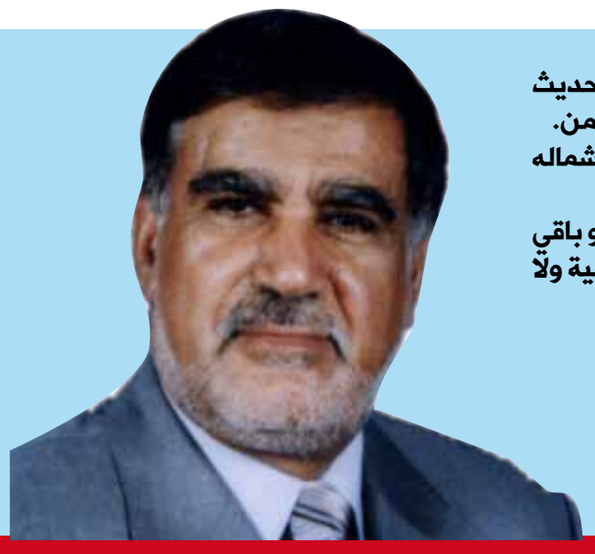

> دعا عضو مؤتمر الحوار الوطني الدكتور محمد صالح قرعة في حديث مع «الميثاق» أعضاء مؤتمر الحوار الى توحيد رؤاهم حول قضايا اليمن.
وقال: علينا جميعاً أن نعمل كفريق واحد لليمن من شرقه الى غربه ومن شماله الى جنوبه.
لافتاً الى أن المؤتمر الشعبي العام أو الاصلاح أو الاشتراكي أو الناصري أو باقي القوى لا يستطيع أي منهم منفرداً الإدعاء بقدرته على حل القضية الجنوبية ولا توجد قضية وطنية لها ممثل واحد على مستوى اليمن.

قضية الأراضي لم تكن بحاجة لإنشاء لجنة

المخرج الوحيد لليمن دولة إتحـــ

□ من وجهة نظركم.. لماذا تتكرر مشكلة الوصاية على أبناء الجنوب؟

- القضية الجنوبية هي قضية الكل وهناك حراك جنوبي سلمي هو أول من رفع رايتها.. هذا الحراك ليس تحت قيادة واحدة ولا توجه واحد هناك عدة أطراف حقيقية هي شريكة في هذا الأمر، وهذا شيء لا يعيب القضية خاصة وأن لديها هدفاً واحداً.

كما هو الأمر في كثير من القضايا ليس هناك قضية وطنية لها ممثل واحد على مستوى اليمن.. مثلاً لا يستطيع المؤتمر الشعبي العام أو الاصلاح أو الاشتراكي أو الناصري أو باقي القوى أن تدعي انها تمثل وحدها هذه القضية، كذلك الحراك الجنوبي المكون من عدة أطراف وكل طرف له رأيه ووجهة نظر خاصة بالقضية، ولكن هناك جوامع وقضايا مشتركة بين الجميع، وما نقوله إن مؤتمر الحوار الوطني ينبغي أن ينظر الى قضايا اليمن نظرة واحدة وعلينا جميعاً أن نعمل كفريق واحد لليمن من شرقه الى غربه ومن شماله الى جنوبه، كما أن علينا أن نعرف الأخطاء والأسباب التي أدت اليها .. نعرف المعضلات والمشاكل التي يعانيها شعبنا ونضع حلولاً، وأنا تحدثت كثيراً في وسائل الاعلام وأقول: إنني أتفق مع الرأي الذي يقول إن الدولة المركزية فشلت في اليمن قبل الوحدة وبعدها أي بعد قيام الوحدة وتحقق حلم أبناء اليمن في الشمال والجنوب، للأسف الشديد - بسبب ما حصل بعد حرب ٩٤م لذا من أجل الحفاظ على اليمن فإن الدولة الاتحادية الفيدرالية البرلمانية هي المخرج الذي يمكن أن يحافظ على يمن واحد وينعم المواطن في ظل دولة واحدة، والفيدرالية لا تعني بأي شكل من الأشكال انفصالاً بل تعني القوة والاتحاد، وهناك في العالم دول اتحادية هي من أكثر الدول استقراراً وقوة، ونحن عانينا كثيراً من النظام المركزي وندعو اليوم الجميع أن لا يظلوا متمترسين في الماضي وعليهم أن يعملوا من أجل المستقبل.. واعتقد في ظل وجود الخيرين وهم كثير من كل الأحزاب والنخب السياسية والاجتماعية وفي مؤتمر الحوار أنهم سيصلون الى رؤية تبني الدولة اليمنية بناءً اتحادياً فيدرالياً برلمانياً ونعطي الفرصة للشعب أن يشارك في إعداد هذه الرؤية لأنه إذا لم يشعر المواطنون في اليمن بشكل عام أنهم مشاركون في مؤتمر الحوار ستكون الأمور صعبة في المستقبل، وأضاف الدكتور قرعة: اعتقد أننا بعد هيكلة الجيش والأمن تجاوزنا عقبة كبيرة وشعرنا أن جميع فرقاء العمل السياسي سيصلون الى رؤية وحلول توافقية لمختلف قضايا البلاد.

نساند الرئيس «هادي» في تنفيذ النقاط العشرين

سند وقوة

□ ما تعليقكم على الانسحابات التي شهدها مؤتمر الحوار؟

- نحن في مؤتمر حوار وطني ولا يمكن أن نعلق نتائجه على فرد أو أشخاص، وطالما نحن قبلنا بالحوار علينا العمل بقواعده ومؤتمر الحوار يقبل الانسحاب والتحفظ ويقبل العودة مرة أخرى، وهناك مقترحات طرحت في الجلسة الأولى لمعالجة القضية الجنوبية وحددت إحدى عشرة نقطة والتي يمكن أن تعيد الثقة بين الناس سبقها عشرون نقطة طرحتها اللجنة الفنية للحوار وقبل ذلك الحزب الاشتراكي وضع ١٢ نقطة، وأنا اعتقد أن جميع النقاط التي طرحت بما فيها النقاط التي جاءت في رسالة الصريمة هي نفس النقاط، ولقد حان الوقت أن يكون مؤتمر الحوار الوطني سنداً وقوة بيد الرئيس عبدربه منصور هادي وبيد الخيرين في هذا البلد لكي ننفذ النقاط العشرين، وهي نقاط جميعها سليمة ويجب أن نعترف أن تطبيقها ضرورة وندرك جميعاً أن تنفيذها يتطلب آلية ويحتاج الى رؤية مع ذلك يجب أن تكون هناك إشارة وقرارات واضحة من القيادة السياسية بتنفيذ النقاط العشرين والتي تحتاج الى وقت يتم تزمينها، وهذه ستضمن ليس فقط المعلقين لعضويتهم فقط وبل الذين لم يشاركوا حتى الآن في الحوار، واعتقد أن اتخاذ مثل هذه القرارات سوف تشجعهم على المشاركة في الحوار، وأدعو جميع الزملاء المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني أن يكونوا سنداً وقوة للقيادة السياسية في تنفيذ هذه القضايا.

لا تحتاج إلى لجنة

□ هناك بعض النقاط اتخذ قرار بمعالجتها وشكلت لجان وهي الآن تعمل في الميدان لحل بعض القضايا الحقوقية منها قضية الأراضي والمبعدين، وهي لجان لديها صلاحيات بمستوى سلطة القضاء؟

- أنا تكلمت يوم صدور القرارات الجمهورية بهذا الشأن ومازلت حتى اليوم أكرر هذا القول بأن هناك قضايا تخص الأراضي لا تحتاج الى لجنة على الإطلاق،

عرب لـ«الميثاق»:

الانسحاب لن يؤثر على الحوار

قال عضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل اللواء حسين محمد عـرب- ما كنا نتصور أن المؤتمر الشعبي العام سيطرح تصوره عن جذور القضية الجنوبية بالصورة التي قدمها والتي بدأ من خلالها أنه يريد أن ينبش مشاكل قديمة، وكان الأفضل أن يركز على الجانب السياسي لجذور القضية الجنوبية.
ونوه حسين عرب الى أن القضية الجنوبية قضية عادلة ولن يؤثر فيها أدعياء الوصاية على أبناء الجنوب.
معرباً عن ثقته بأن الحراك الجنوبي سوف يحقق هدفه، وعلق حسين عرب على انسحاب وتعليق عدد من المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني لعضويتهم بأنها قضية داخلية ولن تؤثر على الحوار
مؤكداً أن عجلة الحوار الوطني تسير بشكل إيجابي وتبشر بخير وإن شهدت بعض التأخر.. داعياً المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني الشامل الى العمل بجدية وشفافية واستشعار المسؤولية وأنهم في حوار يقرر مصير الشعب اليمني بشكل عام.
وأشاد اللواء الركن حسين عرب بزيارة الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية مقر فرق عمل لجان الحوار الوطني ووصفها بالزيارة الموفقة التي أعطت للحوار دفعة قوية للأمام أملاً أن تكرر هذه الزيارة كونها ترفع همة أعضاء الحوار وتشحذ هممهم للمضي في تنفيذ المهام الكبيرة الموكلة إليهم.

محاضرة حول مكافحة الفساد

استمع فريق الحكم الرشيد برئاسة القاضية أفراح بادويلان الأربعاء إلى محاضرة من الخبيرة الدولية في القانون الدستوري كرستينا موري حول الحكم الرشيد وآليات مكافحة الفساد.
حيث استعرضت المحاضرة نماذج من جزيرة فيجي وجنوب أفريقيا حول مكافحة الفساد وكيفية تضمين الدستور مواد دستورية في مكافحة الفساد بجانب آليات الرقابة والمحاسبة للمسئولين في الدولة والحكومة، وكذا القائمين على منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

الدستور اليمني والتجربة الفرنسية

استمع فريق بناء الدولة الى محاضرة للخبير الفرنسي الدولي فرانسوا ، بشأن التجارب الدستورية في العالم ومنها التجربة الفرنسية. حيث استعرض أربعة محاور أساسية يتوجب حضورها والاهتمام بها عند صياغة دستور الدولة الجديد، وهي القوانين الدستورية، والمحكمة الدستورية، والنظام الإداري، والنظام البرلماني» .
وأوضحت نائب رئيس الفريق رنا احمد غانم أن الخبير الدولي أشار إلى أهمية وجود القوانين الدستورية التي تشكل حلقة وسطية بين القانون الأساسي(الدستور) والقوانين الفرعية، مما يسهل إجراء تعديلات القوانين الدستورية عوضاً عن التعديل في الدستور ذاته، تبعاً للتطورات التي تفرض هذا النوع من التعديلات، وبما يحفظ الاستقرار الدستوري للدولة.
وبشأن المحكمة الدستورية تناول الخبير الدولي الفرنسي، ظروف تأسيس المحكمة الدستورية، وطبيعة تعيين قضاة المحكمة ودورها الضامن لتوازن سلطات الدولة الدستورية، وسلامة ودستورية القوانين والتشريعات التي تصدر عن السلطة التشريعية، وتفسير هذه القوانين عند حدوث إشكاليات في التطبيق.
وتطرق الى ضرورة وجود قضاء إداري، من شأنه أن يعزز مفهوم الرقابة الشعبية ويفعل الممارسة الديمقراطية، ويسهل للمواطنين الاعتراض والطعن لدى المحاكم الإدارية، على أي قرار إداري لا يتفق مع معايير الأهلية والكفاءة، وتكافؤ الفرص.

د. معين عبدالملك رئيس فريق استقلالية الهيئات لـ«الميثاق»:

نواجه وقتاً زمنياً حرجاً لإنجاز مطالب ومهـــ

> قال رئيس فريق استقلالية الهيئات ذات الخصوصية والقضايا الخاصة في مؤتمر الحوار الوطني دكتور معين عبدالملك: إن الحوار يسير باتجاه معين ولا يغيره من ينسحب أو ينضم، ولا يؤثر في مخرجاته قضية دُلت أو لم تُحل.. موضحاً أن الانسحابات أو تجميد العضوية قد تكون حساسة في إطار التفاوضات الثنائية أو بين نخب معينة، أما في حدث كمؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي يؤسس لمرحلة جديدة بإشراك مجتمعي وليست أشخاصاً فلن يكون لها تأثير فعال على الحوار أو مخرجاته..آملاً أن يفكر الجميع بعقلانية بعيداً عن الأنانية السياسية وأن ينظروا الى حجم الاشكالية التي تمر بها بلادنا.. التفاصيل في اللقاء التالي..

□ على طاولة فريق الهيئات المستقلة والقضايا الخاصة والعديد من القضايا المهمة والمحورية.. ما الذي تم إنجازه حتى اليوم؟

- بدأنا في جلسات النقاش الاستماع إلى الأطراف الفاعلة في كثير من الهيئات التي يتم فيها نقاش مواضيع استقلالياتها عن الجهاز التنفيذي للدولة مثل الخدمة المدنية والأجهزة الرقابية، ويتم الاستماع لمسؤولين من هذه الهيئات، بالإضافة الى أكاديميين وناشطين من المجتمع المدني متخصصين في المحاور التي يتناولها الفريق وهي الاعلام والخدمة المدنية، الاجهزة الرقابية، وقد بدأنا من منتصف الاسبوع الماضي بالالتقاء بعدد من الخبراء المحليين ودارت عدد من الحلقات النقاشية التي كان لها دور كبير في رفع الوعي لدى الفريق بكثير من القضايا التي يتم نقاشها وسوف يستمر الوضع على هذا المنوال حتى منتصف مايو القادم.. بعد ذلك ستعد كل مجموعة من المجموعات- البالغ عددها (٧) في فريق استقلالية الهيئات الخاصة- ملخص الحلقات النقاشية التي نفذت في موضوع الأجهزة الرقابية والإعلام والأوقاف والخدمة المدنية إضافة الى شؤون الاحزاب ولجنة حقوق الانسان وغيرها من الهيئات المدرجة ضمن عمل الفريق، ونتمنى أن يكون هناك طرح عميق ومنهجي لإشكالية هذه المؤسسات، وما هي معوقات أدائها والحلول المقترحة

كنصوص دستورية لتعزيز وضمان عمل هذه الهيئات.

اجتماعات خارج القاعة

□ من وجهة نظركم كيف تقيمون سير أعمال لجان مؤتمر الحوار بشكل عام؟

- أعتقد أن كثيراً من الفرق تحركت، وهناك جو إيجابي، وبحسب ما علمت من رؤساء كثير من الفرق انهم تغلبوا على كثير من الصعوبات، والآن هم في إطار التطبيق الفعلي لهذه الخطط، وعادة يتم تنسيق دوري بين

الجو العام أكثر عقلانية والأداء يتحسن من أسبوع إلى آخر

رؤساء الفرق بحيث يكون العمل متناغماً والأداء يتحسن من اسبوع الى آخر، وبعض القضايا السياسية مثل قضية صعدة والقضية الجنوبية تسير في مساقات مبشرة، والجو العام أكثر عقلانية ومستوى العمل في الفرق يسير بشكل مرض جداً.

□ هناك بعض القضايا متداخلة في مهام اللجان ويتم مناقشتها بأكثر من فريق عمل .. كيف يتم معالجة هذه القضايا؟ وهل هناك تنسيق وتواصل مع فرق لجان مؤتمر الحوار على الأقل في القضايا المتداخلة؟

- بدأنا باجتماعات دورية لرؤساء الفرق لطرح عناصر الالتقاء في كثير من المحاور وسبل مناقشتها بشكل كبير إضافة الى كثير من الورش التي تُعقد خارج قاعات مؤتمر الحوار الوطني كمشاركة مجتمعية قد تمس أكثر من محور أو فريق، وهناك تعاون بشكل كبير في هذا المجال.

الانسحابات لا تؤثر

□ ما الرسالة التي تقرأونها في زيارة فخامة رئيس الجمهورية لفرق عمل مؤتمر الحوار؟

- من الجيد أن يكون هناك تواصل لرئيس مؤتمر الحوار بالفرق خاصة وأن الحوار حوار مجتمعي، وإشراك فئات كثيرة بالمجتمع في صنع القرار السياسي وزيارة الرئيس عبدربه منصور لمؤتمر الحوار كرئيس للدولة ورئيس لمؤتمر الحوار الوطني تعطي أبعاداً أكثر عمقاً لمعنى الحوار الوطني، وأن ما يجري داخل قاعات الحوار هو مؤشر رئيسي لشكل اليمن القادم، وينبغي ألا يكون هناك هذه المسافة الكبيرة بين رئاسة المؤتمر وأعضاء فريق الحوار، بل يجب أن يكون هناك تواصل دائم، وأعتقد أن زيارة رئيس الجمهورية تلقي بالكثير من المسؤولية على الفرق وتحثهم